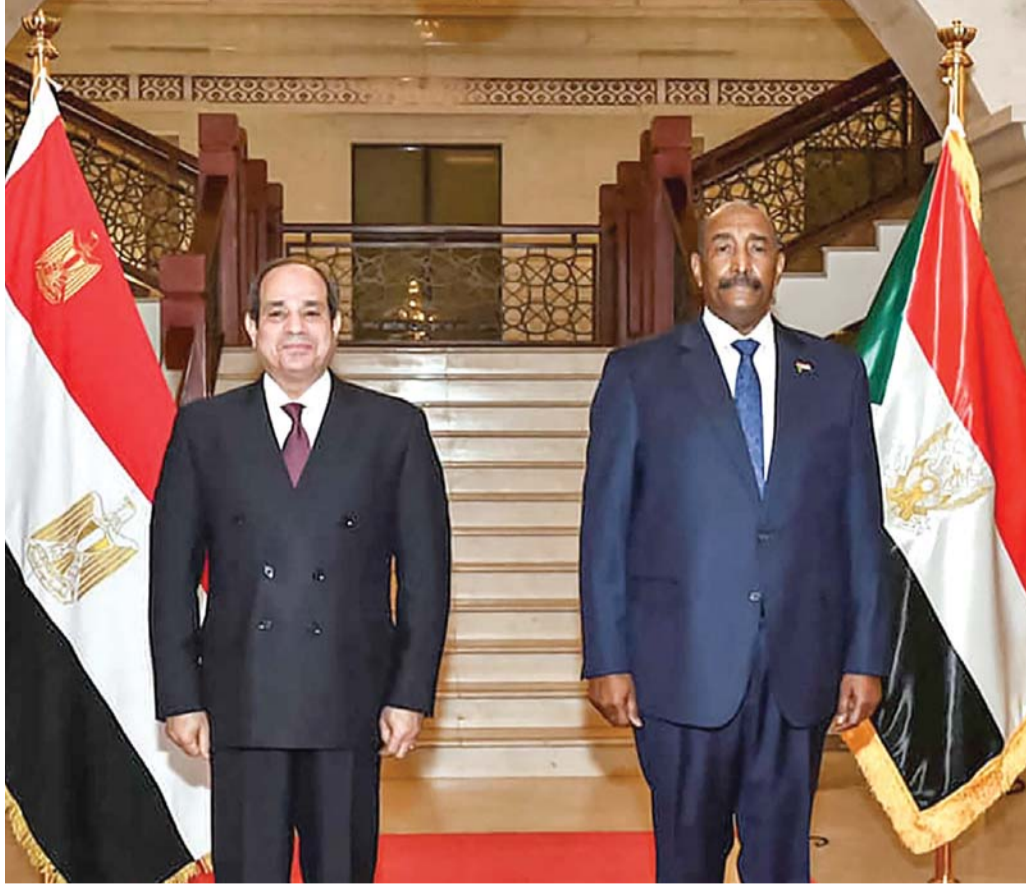


استفادة السودان من المصالحة المصرية - القطرية



السلبية على السودان، فمن المهم تصحيح الأوضاع الآن ووضع الحصان أمام العربة ليمضي بالعلاقات مع قطر. يعتقد السودان أن تعدد خياراته هو إحدى ضمانات السلطة لضبط العلاقات مع مصر، فلا تزال القاهرة محل شكوك لدى فئة من السودانيين ترى أنها رابحة من كل خطوة تقوم بها حيال بلدهم، كما أن الخرطوم تريد ترسيخ التعاون مع القاهرة على أساس المصالح المتبادلة وليس التبعية التاريخية، ومن الضروري أن تملك ورقة مثل قطر تمنحها مرونة في التعامل مع مصر ولا تجعلها أسيرة لتقديراتها أمام الشارع.

يقلّب السودان خياراته مع القطريين، وقد يقوم بتطويرها على مستويات مختلفة في وقت لا تزال القاهرة في مرحلة جس النبض، ولم يُجسم المدى الذي يمكن أن تبلغه العلاقات معها، وقد تسير على وتيرة بطيئة لفترة ليست قصيرة إلى حين تقتنع مصر بأن قطر لم تعد مصدر إزعاج سياسي وإعلامي وأمني. من المتوقع أن تستغل الخرطوم الهدوء المتوافر حالياً بين قطر من ناحية والمصر والسعودية من ناحية أخرى، لإعادة التوضع في أسرع وقت ممكن، وقيل أن يحدث طارئ يعيد التوتر بين الجانبين وتنعكس تداعياته

في الخلفية لحين تتاح فرصة للقيام باستدارة تمنع وقوع السودان في تناقضات تضعه بين فكي كماشه، رؤية كاسحة ضد فلول البشير في الداخل وأصدقائهم بالخارج. تحيل هذه المعطيات إلى أن السودان لم يربط تطور علاقته مع مصر بالموقف من قطر، غير أن التحسن يمثل صيغة مريحة تحافظ بها الخرطوم على الدولتين معاً، وتحل بموجبه أزمة داخلية، فالدوحة كانت متغلغلة في السودان ولها استثمارات كبيرة، ويمكنها تقديم مساعدات اقتصادية إضافية للخرطوم هي في أمس الحاجة إليها.

ويصمون على إزالة ما يوصف بالتمكين، بلقي رضاء من انصار الحركة الإسلامية، لأنهم يتصورون أن رفع مستوى العلاقات مع الدوحة يحد من استهدافهم بالتبعية، وينطوي على رسالة بعدم التمدد في مواجهة، لأن التقارب مع قطر عقب المصالحة الخليجية لم يتضمن شروطاً واضحة بتقويض علاقتها مع الإسلاميين. تراعي الخرطوم أن لقطر دوراً مؤثراً في إقليم دارفور الذي يشهد توترات وصراعات من وقت لآخر، ولها علاقات مع بعض الحركات المسلحة التي باتت جزءاً من السلطة الحاكمة، وكل تطور رسمي مع الدوحة يمكن السودان من احتواء قادة هذه الحركات ويضمن عدم العودة إلى التمرد، والتصميم على الوفاء باستحقاقات السلام الشامل. تحاول السلطة السودانية الانفتاح على جهات متباينة في هذه المرحلة، وعدم ربط نفسها بمحور إقليمي معين لتفادي تكرار أخطاء البشير، ورسم خارطة العلاقات بناء على شبكة المصالح، لكنها بدت مبكراً قريبة من محور مصر - السعودية - الإمارات، وبعيدة نسبياً عن محور قطر - تركيا - إيران، لدواع فرستها طبيعية المصالح التي لها علاقة وثيقة بالأوضاع في السودان أكثر من حسابات هذا المحور أو ذاك.

من هذه الحسابات أن التراجع عن السير في خط البشير الخارجي يفيد السلطة الانتقالية في تأكيد القطعية مع نظامه، ويقلل اتهامات راجت بشأن التشكيك في تصرفات المكون العسكري حيال التعامل مع عناصر النظام السابق، علاوة على الرسالة الجذابة لقوى دولية رأت في تحالفات السودان الخارجية خلال هذا العهد أنها تحمل وجهاً إيجابياً. أرادت الخرطوم تصدير صورة جديدة، لأن المواطنين لن يقبلوا المضي في طريق قاتم مرة أخرى، لذلك لم تتطور العلاقة مع قطر وتركيا وإيران، لكن أيضاً لم تتدهور وظلت

التنسيق بينهما درجة رفيعة في ملفات إقليمية مشتركة. تذكر دعوة البرهان أخيراً بما حدث عقب الإعلان عن المصالحة الخليجية مع قطر بقمة العُلا في الخامس من يناير الماضي، والتي فتحت الطريق أمام ترطيب الأجواء بين القاهرة والدوحة، ففي الشهر نفسه وصل إلى قطر نائب رئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، في أول زيارة لمسؤول سوداني رفيع بعد عزل البشير، وبدت مؤشراً على التأثير المتدفق لهذا المثلث. يؤدي مد الخيط على استقامته إلى تفسير جزء معتبر من التطور في العلاقات بين الخرطوم والرياض بالمصالحة الخليجية، وعكسته زيارة رئيس الحكومة عبدالله حمدوك للسعودية مؤخراً، فعندما يحين الوقت لقيام البرهان بتلبية الدعوة وزيارة الدوحة يمكنه التوقيع على ما يشاء من اتفاقيات اقتصادية معها على غرار السعودية.

بالطبع لا يرهن السودان موقفه من قطر أو غيرها بعلاقة الأخيرة مع مصر أو السعودية، لكن التحسن يرفع حرجاً سياسياً عن سلطته، من زاوية الأواصر الوثيقة بين الدوحة ونظام البشير وتوجهاته الإسلامية، بكل ما حملته من روابط مع جماعة الإخوان ومتطرفين وإرهابيين، وتقف القاهرة في الموقف المقابل لكل هؤلاء. يكسر ترطيب الأجواء بين مصر وقطر عقدة هذه المسألة، فالسلطة الانتقالية في الخرطوم جاءت بعد عزل البشير والخضام مع توجهاته الإسلامية، ما يؤثر على الموقف الداخلي العام من قطر، ولن تتحسن علاقتها بمصر ما لم تضع الدوحة حداً لدعوتها للمتشددين وأطرافهم السياسية، وهو ما يوفر مبرراً للسلطة السودانية أمام المواطنين بأن أي تطور مع قطر بعيد عن رواسب النظام القديم في الوقت الذي يبدو هذا التوازن مقتنعاً لمن ناروا على البشير



تتبع التطورات في العلاقات بين الدول سلباً أو إيجاباً على أطرافها المباشرة، وهناك حالات لها تأثيرات غير مباشرة على البعض. فالسودان من أكثر المستفيدين من أي تقدم بين مصر وقطر، حيث يريد أن يحافظ على علاقة جيدة مع البلدين، ويضعه التوتر بينهما في مازق، فالميل ناحية دولة يفسر على أنه ابتعاد عن الثانية. يستطيع المتابع للأحداث وضع يديه بسهولة على جوانب مهمة في المعادلة الحاكمة بين أطراف مثلث مصر وقطر والسودان، وسوف تظهر المزيد من ملامحه في الفترة المقبلة، وربما تكون كل خطوة إيجابية بين القاهرة والدوحة لها أصداء مماثلة في الخرطوم، وتحل أزمة تلاتزها منذ سقوط نظام الرئيس عمر البشير.

السودان يقلّب خياراته مع القطريين وقد يقوم بتطويرها على مستويات مختلفة، في وقت لا تزال القاهرة في مرحلة جس النبض ولم يحسم المدى الذي يمكن أن تبلغه العلاقات معها بعد

تلقى رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول عبدالفتاح البرهان دعوة من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد الأحمد الماضي لزيارة الدوحة، بعد أيام قليلة من الحديث عن تحسن ظاهر في العلاقات بين مصر وقطر، وارتفاع لانت في منسوب التعاون بين القاهرة والخرطوم وبلوغ

الفساد في ليبيا: تقارير للاستهلاك الإعلامي لا غير

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الليبي، تماما كما هو الشأن عندما دفعت ظروف الحروب والانقسامات إلى التشف، حيث لم تتجاوز الميزانية 26 مليار دولار عام 2016 ونفس الرقم عام 2017، ثم تم رفعها من جديد عام 2019 لتصل إلى 50.3 مليار دولار، لتتخفف مرة أخرى عام 2020 إلى 34 مليار دولار.

وطيلة السنوات الماضية، ورغم الأموال الطائلة المرسودة، كان الشعب يعاني من شح في السيولة وتأخر وصول الرواتب إلى أصحابها لأشهر عدة، ومن فقدان الخدمات الأساسية بما في ذلك الماء والكهرباء والمرافق الصحية، وغيرها، فيما كانت المليارات تذهب للاعتمادات الوهمية مع الخارج، وكانت الحكومات تجني المليارات من المضاربات في سوق الصرف عن طريق بارونات الفساد المقرزين منها وفق تلاحب المؤسسات الرسمية بالقوانين الموضوعية على القياس.

ما لا يقل عن 500 مليار دولار من ثروة الليبيين ذهبت هباء منثوراً سواء عن طريق النهب المباشر أو الفساد الحكومي والمنهج والصفقات المشوشة أو تهريب النفط من قبل المافيات المتخصصة المستندة إلى سلاح الميليشيات، حتى أن البلاد كانت تعرف ولادة مليونير جديد مع كل مطلع شمس، كما ورد في تصريح للمبعوث الأممي السابق غسان سلامة. وتم بواسطة تلك الأموال الطائلة بناء مصالغ لأصحابها في الداخل والخارج، وتكونت شبكات مقاومة ضد أي محاولة إصلاح، وتغلغل الفساد في مؤسسات الدولة ليصبح جزءاً من بنيتها الأساسية. تحرك مكتب النائب العام، فسيكون تحركه ضد صفار الفاسدين ممن لا سند لهم، أما الحيتان الكبيرة فلا أحد يقترب منها لتبقى تلك التقارير مجرد معطيات للاستهلاك الإعلامي، تماماً كما قال فتحي باشاغا.

الأموال التي صرفت بعد عام 2003 تقدر بالف تريليون، أي ما يساوي 680 مليار دولار، والسؤال البديهي: أين ذهبت كل تلك الأموال؟ وكيف تتجول بسهولة بين مصارف العالم؛ ومن يتسنى عليها ومن يستفيد منها؟

أكثر من 500 مليار دولار من ثروة الليبيين ذهبت هباء منثوراً سواء عن طريق النهب المباشر أو الفساد الحكومي والمنهج والصفقات المشوشة والاعتمادات الوهمية أو تهريب النفط من قبل المافيات

عند احتلال العراق في العام 2003 كانت الدولة مقلصة بسبب حصار طويل منعها من الاستفادة من ثرواتها الطبيعية، ومن أموالها التي تم تجميدها في 1990 والموزعة على 55 دولة، ولكن عند الإطاحة بنظام القذافي في ليبيا في 2011، كانت هناك ثروة طائلة موجودة على الأرض، تعرضت للنهب أولاً من قبل أمراء الحرب، ما جعل مسلحين قادمين من السجون التي دخلوها بتهم الإرهاب، أو من برائن الفقر وزحمة العمل اليومي المرهق، يتحولون فجأة إلى مستثمرين كبار في عدد من الدول بعد أن فر اللصوص الأوائل بغنائمهم، وحصل كل من زعم أنه كان معارضاً للنظام سواء في شوارع الغرب أو في كهوف تورا بورا على تعويضات سخية. دخلت البلاد مرحلة الفساد المباشر في ظل الحكومات المتتالية. في سنة 2012 تم إقرار ميزانية للدولة بـ52 مليارات و400 مليون دولار، وفي 2013 بلغت الميزانية 51 مليار دولار، وكانت في 2014 بحجم 46 مليار دولار، وبلغت في 2015 ما قيمته 44 مليار دولار، وكل هذا طبعاً دون أن يوضع حجر في حجر أو تتحقق فائدة للمواطن

كان ردّ باشاغا النفي، وهو أقل ما يواجه به رجل ذو طموحات سياسية واسعة أهمها حكم البلاد خلال المرحلة القادمة، في ردّه على اتهامات مباشرة قد تؤثر على صورته التي عمل على ترسيخها في أذهان الليبيين كصاحب للفساد والفاسدين، ثم وصم رئيس ديوان المحاسبة خالد شكنك بتبغيز أجناس حزبية، في إشارة إلى الإخوان، وهو ما لا يستقيم مع المنطق، لأن باشاغا ليس خصماً للإخوان، وإنما هو حليفهم الذي كانوا يرغبون في انتخابه رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية في أوائل فبراير الماضي، وشريكهم في التبعية المعلنه لتركيا وقطر.

ولكن مع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن باشاغا أفلح عندما اعتبر أن تقارير ديوان المحاسبة معدة للاستهلاك الإعلامي، وهذا صحيح خصوصاً في العلاقة مع المسؤولين السياسيين، وبإذات مع المحضنين في الداخل اجتماعياً وميليشياوياً، أو في الخارج بالحاضانات الإقليمية والدولية التي كانت على امتداد السنوات العشر الماضية جزءاً من الفساد القائم في بلد طالما تم اعتباره غنيمة يتصارع عليها الفاعلون الأساسيون. أثبتت التجارب أن إسقاط الأنظمة بالقوة وتدمير الدول لا يأتيان عادة إلا باللصوص المتخفين وراء شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمتحالفين موضوعياً مع من جاء بهم من أصداف شوارع العواصم التي كانوا غالباً ما يعتاشون بها على منح التضامن الاجتماعي ومساعدات من براهنون عليهم كقوى معارضة، وأن المسؤولين في الدول الغنية وذات الديمقراطية الراسخة لا يعبقون بالمال العام في بلدانهم، وإنما يستفيدون من المال السائب في الدول التي يطيحون بأنظمتها، وخاصة عندما تكون دولاً ثرية كما هو الحال في العراق وليبيا. في يناير الماضي، أكدت لجنة الزهامة النيابية في العراق أن حجم الأموال المهزلة خارج البلاد تقدر بـ350 تريليون دينار أي 238 مليار دولار، وأن

التعرض لمحاولة اغتيال سرعان ما فُتدتها تحريات القضاء. والثانية اتهامه من قبل ديوان المحاسبة بالتورط في الفساد، حيث شهدت وزارة الداخلية زيادة في مصروفاتها بنسبة 267 في المئة، وبلغت قيمة المصروفات المسجلة في الميزانية المعتمدة مليارين و400 مليون دينار، بالإضافة إلى مليار و300 مليون دينار كالتزامات قائمة حتى 31 ديسمبر من العام 2019 لم يصادق عليها أو التحقق من صحتها. كما تصاعدت نفقات الوزارة من 869 مليون دينار في العام 2016 إلى 2.4 مليار دينار في العام 2019 الذي توقف عنده التقرير الصادر مؤخراً، باعتبار التأخير الحاصل في إنجاز التقرير الخاص في العام 2020 والذي من المنتظر أن يصدر لاحقاً.



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

غادر فتحي باشاغا منصب وزير الداخلية المفوض بحكومة الوفاق المنتهية ولايتها، واتجه منفرداً إلى محل لبيع الفواكه على ناصية الطريق ليختار منها ما يلائم مزاجه ونوقه. كان هدفه من ذلك أن يقلد من نفسه صورة لا تختلف عن صور كبار القادة في الغرب الديمقراطي عندما يبارحون السلطة ويعودون إلى عاداتهم اليومية كما كانوا يعيشونها قبل أن تبتلعهم دواليب الحكم. قبل مغادرته الحكم رافقت باشاغا قضيتان، الأولى تتعلق بإعلانه